Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (8), Issue (5) November(2025)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

العلاقة بين حقوق الإنسان والعولمة

م.د.بيان محمد إبراهيم

مدرس القانون الدولي العام / كلية القانون-جامعة كركوك

the relationship between human rights and globalization

Assistant professor bayan muhammed Ibrahim –lectuter in public international law- college of law – university of Kirkuk
bayanmuhammed@uokirkuk.edu.iq

الملخص

: يحاول هذا البحث تسليط الضوء على العلاقة بين حقوق الانسان والعولمة، إنطلاقاً من أن هذه الحقوق طبيعية تحمل مباديء إنسانية سامية محمية بموجب نصوص دولية لحماية حقوق الإنسان وهي محل إتفاق الثقافات المتنوعة لجميع الأمم. ولكن هذا الإتفاق قد يتأثر بالعولمة كونها ظاهرة ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وهي جوانب قد تمس الحقوق الأساسية للإنسان، وهذا ما ينبغي معرفته من خلال هذا البحث. **الكلمات المفتاحية:** حقوق الانسان، العولمة، الآثار السلبية.

Abstract ;

this research attempts to shed light on the relationship between human rights and globalization, based on the primise that these rights are natural. Embodying lofty human principles protected by international human rights law and sharedby the diverse cultures of all nations. However, this agreements may be affected by globalization, a phenomenon with political, economic, social, and cultural dimensions. These aspects may affect fundamental human rights, which is what this research should explore.

Keywords : human rights, globalizations, negative effects**.**

المقدمة

ان الاهتمام بمسألة بحقوق الانسان من الموضوعات التي نالت اهتمام الباحثين، من الناحية الفلسفية والسياسية والدولية، والتي أثرت بشكل مباشر على المفاهيم الأساسية للقانون الدولي. وهو مفهوم يحمل مجموعة من القيم السامية كفكرة العدالة والمباديء الديمقراطية وتوطيد العلاقات بين الشعوب، وهي مباديء محمية يحظر إنتهاكها، بموجب نصوص دولية تقررت لحماية حقوق الإنسان إنطلاقا من سمو الكرامة الإنسانية التي تتفق عليها ثقافات جميع الأمم. ولكن هذا التوافق يتأثر عندما يحاول فرض نمط معين من الحياة على العالم، وهي مقاربة تتبناها ظاهرة العولمة التي تختزل ما سواها من ثقافات في ثقافة واحدة لقد برزت هذه الظاهرة في سبعينات القرن الماضي في ظل الثورة التقنية والمعلوماتية وفشل النموذج الاشتراكي، وتفرد الولايات المتحدة بالنظام العالمي. فرغم إنها تساهم في تطوير القدرات المعرفية للانسان وتمكينه من السيطرة على الطبيعة وتعظيم الانتاج، وتنظيم بعض الجوانب السياسية والاجتماعية والعلمية والثقافية. الا إنها مشروع سياسي ذات أجندة اقتصادية محورها تحرير الاقتصاد والخصخصة والتقشف، تهدف الى الهيمنة على العالم عن طريق قوانين رأسمالية تلزم الدول بتنفيذ السياسات الاقتصادية العالمية، وذلك من خلال المؤسسات الدولية التي تحكم قبضتها على النظام الاقتصادي العالمي والنظام النقدي العالمي، والوسائل التقنية والمعلوماتية الحديثة، وعبر أدوات مختلفة كالوسائل السياسية بحجة ترسيخ الديمقراطية والتدخل الدولي لاغراض انسانية والتي تخفي ورائها مصالح سياسية، والوسائل الاقتصادية بتحرير قطاعات التجارة والمال والنقد بحجة الانفتاح الاقتصادي والمساعدة على التنمية وتحقيق العدالة. وهي تحديات تتعلق بالجوانب السياسية المرتبطة بالوحدة الوطنية والديمقراطية والاستقرار، والجوانب الاجتماعية المرتبطة بالبرامج الوطنية، والجوانب الاقتصادية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وفرص العمل والدخل، والجوانب الثقافية المتعلقة بالجوانب الأخلاقية والهوية. وهذه المسائل جميعها تتعلق بالحقوق الأساسية للإنسان وتكمن

أهمية البحث،

في كون العولمة ظاهرة عالمية عابرة للحدود من خلال الوسائل التقنية والمعلوماتية الحديثة، وعبر المؤسسات الدولية وأدواتها المختلفة التي تعمل على فرض نمط معين من الحياة على العالم، وهي سياسة تتعلق بمختلف المجالات الحياتية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاخلاقية، والتي قد تمس الحقوق الأساسية للانسان.أما

إشكالية البحث

فبما أن مفهوم حقوق الانسان ينصرف الى مجموعة من المباديء الإنسانية السامية، وأن العولمة فكرة تمس مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي جوانب متعلقة بحقوق الإنسان، فمن هنا يبرز التساؤل عن آثار هذه الفكرة على المباديء الأساسية لحقوق الانسان؟ وللإجابة على هذا التساؤل لابد من تناول مفهوم حقوق الانسان والعولمة، ومن ثم تحليل أبعاد العولمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وهدف البحث

هو التعرف على مفهوم حقوق الإنسان ومفهوم ظاهرة العولمة والأدوات التي تعمل من خلالها، والجوانب المرتبطة بفعالياتها كالمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي نشاطات قد تحمل تطبيقات سلبية تضر بهذه المجالات التي ترتبط بالحقوق الأساسية للإنسان. بينما

منهجية البحث

فقد تم الإعتماد على المنهج التحليلي من خلال تحليل الدراسات والتوجهات والأفكار والبرامج والتقارير الدولية، بغية التعرف على طبيعة حقوق الإنسان ومفهوم العولمة، ومن ثم تحليل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالعولمة والتي تؤثر على حقوق الإنسان. أما **الهيكلية** فقد تم تقسيمها إلى مطلبين : المطلب الأول يتطرق إلى مفهوم حقوق الإنسان وقواعد حمايتها، والمطلب الثاني ويتناول مفهوم العولمة وآثارها على حقوق الإنسان.

المطلب الاول ماهية حقوق الانسان

لقد مر مفهوم حقوق الانسان بالكثير من الصعوبات والمتغيرات خلال نشأة الحياة الإنسانية، مما حمل تسميات ومصطلحات متعددة، وقد تم تناوله من قبل الفقه القانوني بأساليب مختلفة سواء كان على المستوى الدولي أو المستوى الوطني، وصولاً إلى تدوين تلك الحقوق وقواعد حمايتها في مواثيق قانونية دولية. ولذلك لابد من دراسة هذا الموضوع من خلال فرعين وعلى الشكل التالي: الفرع الاول : مفهوم حقوق الانسان الفرع الثاني : قواعد حماية حقوق الانسان

الفرع الاول مفهوم حقوق الانسان ان الحياة الانسانية بنشأتها وتطورها اختلفت من بيئة الى اخرى، فأصبح لكل مجتمع حضارة تحتوي قيم وعادات وتقاليد خاصة بها تختلف عن حضارة المجتمعات الأخرى، كذلك فإن القواعد الوضعية التي نظمت حياة المجتمع هي ذات مفاهيم خاصة نابعة من خصوصية كل مجتمع من المجتمعات المتنوعة. وهذا ما يدلل على أن حقوق الانسان هي حقوق طبيعية لاصقة بالبشر تحمل سمة عالمية يتمتع بها الجميع دون تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو القومية أو الدين أو المذهب، وهي ما تأكدت في جميع الاديان والشرائع والعقائد والفلسفات التي حرصت على عالمية حقوق الانسان وضرورة حمايتها[١]لقد تطور مفهوم حقوق الانسان عبر التاريخ انطلاقا من المرحلة الدينية والفلسفية، مرورا بتدوين تلك الحقوق في نصوص وإعلانات بفضل مدرسة القانون الطبيعي، وصولا إلى تدوين تلك الحقوق وتدويلها. وقد برزت تسمية الحقوق الطبيعية للإنسان في بداية القرن الثامن عشر تأثرا بمدرسة القانون الطبيعي، والتي سميت ايضا بحقوق الشعوب باعتبار ان هذه الحقوق اعترفت بها قوانين الدول المختلفة، كما اطلق عليها تسميات أخرى مثل الحريات العامة او الحريات الاساسية[٢]. ومع دخول النصف الثاني من القرن العشرين تزايد الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان، باعتبار أن هذه الحقوق كثيرا ما كانت تخرق من قبل الدول. فمن الناحية الفلسفية يعد تقريرها تحقيقا لفكرة العدالة، ومن الناحية السياسية يمثل إقرارها ضمانة اساسية للوصول الى نظام سياسي يستند الى اساس شعبي وتحقيق الديمقراطية، ومن الناحية الدولية أمر يكفل توطيد العلاقات بين الشعوب. وكل هذه النواحي اثرت بشكل مباشر على المفاهيم الاساسية للقانون الدولي[٣]وقد ترسخ هذا المفهوم في المواثيق الدولية التي تناولت حقوق الانسان. وأولى هذه المواثيق هي ميثاق الامم المتحدة الذي أكد على ان حقوق الانسان هي حقوق طبيعية لصيقة بالانسان، تستوجب ضمانات قانونية عالمية لحماية الافراد والجماعات من اجراءات الدول التي تمس الحريات الاساسية والكرامة الانسانية. ومن ثم تكرست في الوثائق الدولية الخاصة بحقوق الانسان، كالاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٤٨،

والاتفاقيتين الدوليتين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦، التي تمت صياغتها على اسس عالمية راسخة[٤].كما أحتل مكانة هامة بين العديد من الآراء الفقهية التي تناولت هذا الموضوع. كالآراء الفقهيه الاجنبية، أمثال كارل فاساك الذي يرى بانها تلك الحقوق التي يتعين الاعتراف بها للفرد لمجرد كونه انساناً، وهي تختلف عن الحقوق الوضعية في عدم اشتراطها توافر الحماية القانونية حتى يمكن المطالبة بها[٥]. وجاك دونلي الذي يرى بأنها حقوق تنبع من الكرامة المتأصلة في الشخصية الانسانية ويمثل انتهاكها حرماناً للشخص من انسانيته كما انها ضرورية للحياة الكريمة والتي لا يمكن التمتع بها دون هذه الحقوق[٦]. و رينية كاسان مؤسس معهد حقوق الانسان بفرنسا، الذي يرى بأنها فرع من فروع العلوم الاجتماعية يختص بتحديد الحقوق والرخص الضرورية التي تتيح ازدهار شخصية كل فرد في المجتمع استنادا الى كرامته الانسانية[٧]. وجين ريفيرو الذي يرى بأنها مفهوم عالمي يتجاوز الحدود السياسية والجغرافية واللغوية والدينية والثقافية، ينطوي على شعور بعدم إمكانية الانتقاص من الكائن البشري في أي بيئة اجتماعية، ومهما كان التمايز والاختلاف بين لغات وتقاليد وثقافات مختلف الأجناس[٨]. كذلك الآراء الفقهيه العربية، فقد يرى البعض بانه حقوق طبيعية لصيقة بالإنسان، يتمتع به كل فرد لمجرد كونه انسانا وبصرف النظر عن جنسيته وجنسه أو ديانته او اصله العرقي او القومي او وضعه الاجتماعي او الاقتصادي، وحتى قبل ان يكون عضوا في مجتمع معين[٩]. بينما يرى البعض الآخر بانها حقوق لصيقة بالشخصية الانسانية، وهي تشمل حق الحياة والحرية والأمن على شخصه وكرامته، فضلاً عن حقوق المواطنة المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما فيها حق الشعوب في تقرير المصير والحرية والتنمية والامن والسلام[١٠]وبناء على ما سبق، فإن جميع المواثيق الدولية والإقليمية والآراء الفقهية التي تناولت حقوق الإنسان، قد إعترفت جميعها بأن هذه الحقوق هي ذات نشأة طبيعية لصيقة بالبشر وتحمل سمة عالمية، وأقرت بوجود خصوصيات وفوارق بين المجتمعات المختلفة، ويظهر ذلك بوضوح من خلال التوافق المعنوي بين معظم الآراء الفقهية رغم الأختلاف في الاسلوب، والتطابق الكبير بين قائمة الحقوق التي تنص عليها المنظومة العالمية لحقوق الإنسان ونظيراتها الإقليمية والوطنية[١١]. حيث تلعب الخصوصيات الثقافية دورا كبيراً في إضفاء صفة العالمية على هذه الحقوق وقابليتها للتطبيق داخل المجتمعات. وقد تكون هذه الخصوصية إقليمية تستند عليها الاتفاقيات الاقليمية في صياغة هذه الحقوق، كالميثاق الإفريقى لحقوق الإنسان الذي يراعي الخصوصية الثقافية الافريقية. وقد تكون وطنية تستند عليها الدساتير الوطنية في صياغة هذه الحقوق، مستبعداً النصوص التي تتعارض مع الخصوصيات الوطنية[١٢]وعليه فإن هذه السمة العالمية لحقوق الانسان هي حصيلة موافقة جميع الثقافات والدول التي ألزمت نفسها بضمان احترامها للجميع دون تميز، بإعتبارها حقوق عابرة للحواجز السياسية والجغرافية واللغوية والدينية والثقافية. وهي لا تعارض الفوارق والاختلاف الايديولوجي والثقافي والقومي بين المجتمعات، بل انها تضمن التنوع والاختلاف والخصوصيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وهذا ما يعد اقراراً عالمياً بحقوق الإنسان بمختلف ثقافاتها التي أصبحت قاعدة من قواعد القانون الدولي، غير أن التوافق بين العالمية والخصوصية يمكن أن يتأثر عندما يحاول فرض مفهوم وقيم مجتمع معين على العالم من خلال العولمة[١٣].**الفرع الثاني قواعد حماية حقوق الانسان** تعد حماية حقوق الانسان من الموضوعات التي تأكدت في جميع الاديان والشرائع والفلسفات والعقائد، ونالت اهتمام الباحثين من الناحية الفلسفية والسياسية والدولية، مما كان له أثر مباشر على المباديء الأساسية للقانون الدولي، فمن الناحية الفلسفية يعد تقرير حقوق الانسان تحقيقا لفكرة العدالة، ومن الناحية السياسية فإن اقرارها يمثل ضمانة أساسية للوصول الى نظام سياسي يستند الى أساس شعبي وتحقيق الديمقراطية، ومن الناحية الدولية فان اضافتها الى المجالات التي تهتم بها المحافل الدولية، امر يكفل اقامة وتوطيد العلاقات بين الشعوب[١٤]. وقد أكد أغلب الفقهاء على أن الحماية الدولية لحقوق الانسان هي إجراءات وأنشطة تباشرها الاجهزة المعنية على المستوى الدولي لفرض احترام حقوق الانسان التي أقرتها المواثيق الدولية، والتصدي للانتهاكات التي ترتكب ضد هذه الحقوق من قبل الدول، بغية وقفها والتخفيف من آثارها[١٥]أما النشأة الأولى لقواعد حماية حقوق الانسان فهي تعود إلى بعض النصوص القانونية كالنصوص الانكليزية وأهمها الميثاق الأعظم " الماكناكارتا " عام ١٢١٥، وإعلان الإستقلال الأمريكي عام ١٧٧٦، والإعلان الفرنسي عام ١٧٨٩ والذي تميز عن النصوص البريطانية والأمريكية بمنحاه العالمي، لذلك تأثرت به جل النصوص الدولية والوطنية التي جاءت بعده[١٦]. ومن ثم شهدت المحافل الدولية صدور العديد من الوثائق الدولية تؤكد على حماية حقوق الانسان، كميثاق الامم المتحدة عام ١٩٤٨ الذي أكد على ضرورة وضع ضمانات قانونية تضمن احترام الحريات الاساسية والكرامة الانسانية للجميع دون تميز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، وضرورة إنماء التعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية، وكفالة تقدم شعوب الاقاليم في جميع المجالات وحمايتها واحترام خصوصيتها الثقافية بما فيها حقها في تقرير المصير. ومن ثم تكرست هذه الحماية في الوثائق الدولية الخاصة بحقوق الانسان، كالاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٤٨، الذي نصت على الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع اعضاء الاسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية والثابتة وهو اساس الحرية والعدالة والسلام في العالم، وانه يولد جميع البشر احرارا ومتساوين

في الكرامة والحقوق[١٧]وكذلك الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦، والتي تقررت لحماية حقوق الافراد في الحياة والحرية والأمن، والتي تشمل حرية التعبير والفكر والعقيدة، وحق المعاملة اللائقة كاحترام الشؤون الخاصة وتحريم التميز العنصري والتعذيب والاسترقاق، وحق المحاكمة العادلة، وحق الملكية الخاصة، وحق اللجوء، وحق التجنس والزواج وتكوين أسرة، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، والمشاركة في إدارة الشؤون العامة كحق الانتخاب والترشح وتقلد الوظائف العامة[١٨]. والاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦، وقد تشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية حزمة من الحقوق، كحق العمل بما يضمن لكل إنسان ظروف عمل عادلة ومرضية تؤمن له أجور كافية وقسط كاف من الراحة واوقات الفراغ، والضمان الاجتماعي في حالات البطالة والمرض والعجز والشيخوخة، وحق السكن الملائم والغذاء والمياه النظيفة، وعدم جواز حرمان شعب من وسائل المعيشة كحق السكن والتغذية الكافية والمياه النظيفة والخدمات الصحية والتعليمية، ولكل إنسان التمتع بالصحة الجسمية والعقلية، وحق التعليم واختيار نوعه بما يحقق التنمية الشاملة لشخصية الانسان، وتقوية التفاهم والتسامح والصداقة بين الامم والجماعات الدينية والعرقية[١٩]. أما كفالة الحقوق الثقافية فقد وردت بشكل مباديء عامة نصت على أن التنوع الثقافي تراث مشترك وضروري للجنس البشري ضرورة التنوع البيولوجي وإعتباره تعبير اجتماعي وتاريخي ورمزاً لتحرير الشعوب، مما يستوجب حماية الثقافات المتنوعة ورفض فكرة التفوق والهيمنة الثقافية، ومكافحة التمييز الثقافي بين الشعوب، وحق الاشخاص في التمتع بثقافتهم واتباع تعاليم ديانتهم واستعمال لغتهم الخاصة[٢٠]فضلا عن الكثير من الاتفاقيات المعنية بحماية حقوق الانسان، كاتفاقية منع جريمة الابادة الجماعية والمعاقبة عليها الصادرة عام ١٩٤٨، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التميز العنصري الصادرة عام ١٩٦٥، واتفاقية مناهضة التعذيب الصادرة عام ١٩٨٤، واتفاقية القضاء على جميع اشكال التميز ضد المرأة الصادرة عام ١٩٧٩، واتفاقية الطفل الصادرة عام ١٩٨٩[٢١]. إضافة إلى الاتفاقيات الاقليمية التي ضمنت نصوصها حماية حقوق الانسان بشكل يتوافق مع خصوصياتها الثقافية، كالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان، والاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان عام ١٩٥٠[٢٢]كذلك أعمال المنظمات الدولية، كمنظمة العفو الدولية التي تعمل على حماية حقوق الانسان من خلال مناهضة السجن السياسي والتعذيب وعمليات القتل خارج نطاق القضاء، ومحاربة التميز والفقر والظلم والقمع واستغلال المجتمعات الضعيفة، والذي يؤكد على أن حقوق الإنسان وحدة متكاملة لا يجوز تحقيق بعضها على حساب البعض الآخر[٢٣]. وإعلان منظمة اليونسكو لعام ٢٠٠٢ الذي نص على أن التنوع الثقافي تراث مشترك للإنسانية وضروري للجنس البشري ضرورة التنوع البيولوجي، ينبغي احترامه والتأكيد عليه لصالح أجيال الحاضرة والمستقبلة[٢٤]. وأعمال منظمة العمل الدولية التي لها دور كبير في حماية حقوق الانسان من خلال الاهتمام بحماية حقوق العمال، وهي بذلك تقترب من المنظمات الدولية غير الحكومية[٢٥]كذلك قرارات المؤتمرات الدولية، كإعلان مؤتمر فينا لعام ١٩٩٣ الذي أقر بأهمية الخصوصيات القومية والثقافية والدينية والإثنية مع مراعاة المعايير العالمية لحقوق الانسان، وعلى الدول الالتزام بحماية هذه الحقوق وتنميتها[٢٦]. وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٦٧/٥٨ لسنة ٢٠٠٣ حول حقوق الإنسان الذي يؤكد على أن الحوار بين الثقافات يثري الفهم المشترك لحقوق الإنسان، وأن التعددية الثقافية تعزز الحقوق الثقافية[٢٧]. أما التشريعات الداخلية، فقد قامت معظم الدول بإضافة هذه النصوص إلى منظومتها الداخلية عن طريق التصديق والإنضمام، بل أن أغلب الدول جعلت من هذه النصوص تسمو على قوانينها الداخلية. وإذا كان في هذه النصوص مواد تعارض مبادئ الخصوصيات المجتمعية، فإن الدول تملك صلاحية عدم التصديق على هذه النصوص المتعارضة أو التحفظ عليها[٢٨].يتضح فيما سبق، أن النصوص الدولية قد أكدت جميعها على حماية حقوق الإنسان بما فيها إحترام الخصوصيات الثقافية والوطنية للمجتمعات المختلفة، والتي تشكل في مجموعها الهوية الإنسانية للأسرة البشرية ، وذلك انطلاقاً من الكرامة الإنسانية التي تتفق عليها جميع الثقافات، وبالتالي فقد شكلت هذه النصوص أساساً قانونياً لحماية حقوق الإنسان وأصبحت قاعدة من قواعد القانون الدولي[٢٩].

المطلب الثاني ماهية العولمة

تنطوي ظاهرة العولمة على تفاعلات اقتصادية وعلمية وثقافية وسياسية، وهي جوانب متعلقة بحقوق الانسان مما تضع هذه الحقوق أمام العديد من التاثيرات. وهذا الامر يستدعي تحليل مفهوم العولمة والجوانب المتعلقة بها، وكيفية تعاملها مع الخصوصيات الاجتماعية وتأثيراتها على حقوق الإنسان. ولذلك لابد من تقسيم هذا المطلب الى فرعين :

الفرع الاول : مفهوم العولمة

الفرع الثاني : آثار العولمة على حقوق الانسان

الفرع الاول مفهوم العولمة وهي فكرة غازية ذات جذور تاريخية، تنطوي على فرض منهجية فكرية معينة على العالم، استخدمتها الدول الكبرى عبر الزمن من خلال القوة ضد مجتمعات الدول المستعمرة، بهدف السيطرة على تلك المجتمعات وثرواتها، وذلك من خلال تعميم افكارهم الخاصة

والتي تمثلت بنقل القيم والآداب والمفاهيم السياسية والفكرية والنظم الادارية والتربوية الى شعوب المستعمرات[٣٠]. وتعود هذه الفكرة اليوم متخفية بعباءة الحداثة والتنمية بهدف فرض نمط معين من الحياة على جميع الأمم بإعتبارها تراث مشترك ينطوي مباديء إنسانية سامية ينبغي أن تسود العالم، وذلك من خلال غزوة فكرية تهدف الى تفتيت الانظمة الاجتماعية والسيطرة على الموارد وطمس الثقافات والمعتقدات المتنوعة، والتي قد تشمل معظم جوانب الحياة كاشكال الاحساس والتفكير والذوق والأكل والملبس والاستهلاك، والقيم والاخلاق والعادات والتقاليد والدين والهوية[٣١]. وذلك بواسطة شتى الوسائل كتقنيات الاتصال والاعلام، والوسائل السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية، وتوسيع قاعدة الاطراف الدولية لتشمل المؤسسات الدولية والشركات والجمعيات والحركات الثورية. وفي اطار علاقة مقننة ومبررة بواسطة مؤسسات دولية تحكمها قوانين رأسمالية محورها تحرير التجارة والخصخصة والتقشف، وبحجة المساعدة على ترسيخ المباديء الإنسانية وتحقيق التنمية[٣٢]لقد ترسخت هذه الفكرة في اغلب الادبيات الغربية، من خلال توجهات الكثير من الشخصيات الفاعلة في صناعة القرار أمثال انطوني ليك مستشار الرئيس الامريكي السابق لشؤون الامن القومي، وجوشو مورافشيك وهو من أبرز باحثي السياسة الخارجية الامريكية، والكاتب السياسي الامريكي أدوارد لتوارك. والتي تكشف وبشكل جلي بأن العولمة هي فكرة ليبرالية تنطوي على تعميم القيم الغربية على العالم، بوصفها نموذج عالمي وتراث مشترك للانسانية وفقا لتصنيف معهد القيم الامريكية، مما يجسد المباديء الإنسانية والحرية والديمقراطية والمساواة والملكية الخاصة، وذلك من خلال وسائل مختلفة بما فيها الوسائل الدبلوماسية والسياسية وحتى العسكرية، والوسائل الاقتصادية بترسيخ الاقتصاد الحر وفتح الأسواق، وتذويب الاقتصادات المحلية والاقليمية لصالح اقتصاد عالمي واحد، وتسهيل انتقال القوى العاملة والمعلومات والسلع والخدمات والأموال عبر الحدود الدولية[٣٣]كما برزت من خلال آراء وأبحاث العديد من المفكرين. أمثال المفكر الفرنسي روجيه الذي يرى بأنها فكرة تجسد النظام الراسمالي من خلال الغزوة الثقافية الغربية، عن طريق الوسائل المختلفة كالقنوات الفضائية وشبكات الانترنيت والادوات الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية، والتي تمكن الاقوياء من فرض أفكار لاإنسانية تسمح بافتراس المجتمعات الضعيفة وطمس هوياتهم القومية والدينية والوطنية بذريعة الاقتصاد الحر[٣٤]. وصموئيل الذي يرى بأنها مفهوم سياسي ينطوي على فرض منهجية فكرية وثقافية معينة على العالم، عبر تهديد انماط الحياة الخاصة بالامم لمصلحة نمط معين من الحياة، وقهر معتقدات ومقدسات الامم لمصلحة نظرة معينة، وذلك من خلال استخدام الأدوات الاقتصادية والعلمية والثقافية والسياسية بما يخدم المصالح الغربية[٣٥]كما عرفها بعض الباحثين أمثال هانس بيتر ومارتنوهارالد شومان وانكوني كيدن ومالكوم واترز، وتوماس فرانك، بأنها توجه ليبرالي غربي شرس بحق الانسانية، تستهدف نفي الثقافات الاخرى، وفرض نمط معين من الانماط الفكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية على العالم، تشمل مختلف جوانب الحياة من الاحساس والتفكير والذوق والأكل والملبس والعادات والتقاليد والاستهلاك، من خلال غزو تقني وثقافي واقتصادي وسياسي يستهدف الدين والقيم والاخلاق والهوية. من اجل اخضاع العالم للهيمنة الراسمالية وسيادة الاقتصاد الحر لصالح الدول الغربية[٣٦]. وجون قراي الذي يرى بأنها فلسفة ليبرالية تهدف الى خلق نسق اقتصادي ومالي وتقني موحد على مستوى العالم، دون اعتبار للانظمة والحضارات والثقافات القائمة في العالم. وهي تعبر عن ارادة الهيمنة الغربية عبر التفوق العلمي والتقني ومن خلال المؤسسات الدولية والوسائل السياسية والاقتصادية، للسيطرة على العالم، وفي اطار علاقة مقننة ومبررة بحجة مساعدتها على تحقيق التنمية والاستثمار[٣٧]ويرى كل من جيرارد فيلوس وباتريك واجمان و ريتشارد هيجوت، بأنها فرض انفرادي للفكرة الرأسمالية الغربية بابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية على العالم، وعلى حساب المفاهيم والثقافات الاخرى بهدف طمس المعالم الدينية والاخلاقية والوطنية[٣٨]. ويعرفها البعض بأنها فكرة تهدف الى دمج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات بشكل مباشر، وتذويب الاقتصادات المحلية والاقليمية لصالح اقتصاد عالمي واحد، وتسهيل وانتقال القوى العاملة والمعلومات والسلع والخدمات والأموال عبر الحدود الدولية وفقاً لرأسمالية الأسواق، وجعل السلع والخدمات يصمم ويطور وينتج ويوزع ويستهلك وفق منطق عالمي واحد، وذلك من خلال الوسائل التقنية والمعلوماتية الحديثة القادرة على اختراق الحدود[٣٩]وهي تعني خضوع المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية لقوانين دولية تحكمها أفكار رأسمالية، ففي المجال الاقتصادي تشمل قطاعات التجارة والمال والنقد بحجة تشجيع المنافسة والتبادل. وفي المجال السياسي تشمل الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحجة التوافق مع الاتفاقيات والمعايير الدولية. وفي المجال الثقافي تشمل حق الحصول على المعرفة والمعلومات وانتقال الثقافات والقيم، عبر الوسائل التقنية والمعلوماتية الحديثة[٤٠]وبناءً على ما تقدم، فإن تلك الآراء والتوجهات والأفكار تدلل على أن العولمة فكرة ليبرالية تعبر عن ارادة الهيمنة الغربية، تهدف الى فرض نمط معين من الحياة على العالم على حساب ثقافات الأمم الأخرى، بوصفها تراث مشترك ينطوي مباديء إنسانية سامية ينبغي أن يسود العالم. وذلك عبر غزو تقني وثقافي واقتصادي واجتماعي وسياسي، وبواسطة شتى الوسائل كتقنيات الاتصال والاعلام، والوسائل السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية، كالتدخل الدولي لأغراض إنسانية والمساعدة على تحقيق الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، وتوسيع

قاعدة الاطراف الدولية لتشمل المؤسسات الدولية والشركات والجمعيات والحركات الثورية. وفي اطار علاقة مقننة ومبررة بواسطة مؤسسات دولية تحكمها قوانين رأسمالية محورها تحرير التجارة والخصخصة والتقشف[٤١]. وعليه فهي فكرة تختلف عن العالمية التي لا تعارض الاختلاف الايديولوجي والمفاهيمي والثقافي وخصوصية المجتمعات المختلفة، بينما العولمة تؤسس لفكرة واحدة هي الايديولوجية الغربية ومحاولة تعميم هذه الفكرة على ما سواه من مفاهيم وعلى حساب الثقافات الاخرى.

الفرع الثاني آثار العولمة على حقوق الإنسان لقد بات واضحاً أن العولمة ظاهرة فكرية محركها الأساس الوسائل التقنية والمعلوماتية الحديثة، تهدف إلى تنميط جميع أشكال الحياة لصالح نمط معين، وهي تنطوي على تفاعلات ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، ألقت بظلالها على حقوق الانسان، ولمعرفة التداخل الحاصل بين العولمة وحقوق الانسان لابد من تحليل تلك الأبعاد.

١-**الأبعاد السياسية للعولمة** : اذا كان البعض يرى ان حقوق الإنسان قد تعززت في ظل العولمة، بسبب الوسائل التقنية والمعلوماتية الحديثة لتي حررت الانسان وأتاحت المعلومات للجميع دون تقييد، وجعلت الانتهاكات مكشوفة لا يمكن اخفائها. وساهمت في تطوير التنظيم الدولي وتعبئة التضامن الإنساني عبر الحدود، وتقديم الدعم للشعوب المضطهدة. الا ان هناك رؤى وتيارات مختلفة ترى ان العولمة تحمل تطبيقات سلبية على حقوق الانسان، فقد كسرت القواعد الانسانية والاجتماعية والاخلاقية بهدف سلب إستقلالية الدول واغتصاب أنظمتها، من خلال مؤسسات دولية الزمت **الدول بإنتهاج سياسات ليبرالية تلغي البرامج** الوطنية **التي كانت سندا قوياً للأنظمة السياسية**[٤٢]وما يؤكد صحة ذلك، الكثير من التوجهات الغربية، كالشعارات البريطانية في المرحلة الاستعمارية التي كانت تنادي بتحضير العالم بتعميم افكارها الخاصة على شعوب مستعمراتها، والشعارات الأمريكية الحالية التي تنادي بأمركة العالم[٤٣]. والعديد من الوقائع التي تثبت مصلحية وإزدواجية العولمة الغربية، من خلال معاقبة الدول المنتهكة لحقوق الانسان إذا كانت رافضة لسياساتها، والصمت إزاء الانظمة الحليفة رغم انتهاكها لحقوق الانسان، كدعم إنتهاكات النظم الاستبدادية الراعية للمصالح الغربية، واستخدام ورقة الارهاب ضد حركات التحرر الوطنية، وطريقة القضاء على الأنظمة السياسية، والتدخل في مناطق مختلفة بحجة الدفاع عن حقوق الانسان[٤٤]**وقد أدت هذه الأوضاع الى** إصابة المجتمعات بحالات من القلق وضعف الإنتماء **الوطني** والفوضى والاضطراب والفساد والعنف والارهاب والصراعات والحروب، **ومن ثم تفريغ الأنظمة الوطنية من محتواها السياسي والاجتماعي والثقافي** التي باتت تعتمد على الدعم الخارجي بدلاً من الحاضنة الشعبية، ومهمتها ضبط المجتمعات المحلية وضمان الأجندات الأجنبية تحت مسمى التدخل الانساني ومحاربة الارهاب والتنمية، وذلك من خلال **اتفاقيات دولية تخدم المصالح الغربية**. وهذه الاعمال تشكل خرقاً للحقوق المدنية والسياسية والمباديء الإنسانية كالديمقراطية التي تدخل في صميم خصوصيات المجتمع، وحق الشعوب في أختيار نظام للحكم دون فرض نمط معين[٤٥].

٢-**الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية** : رغم أن البعض يرى أن العولمة يمكن أن تنعكس إيجاباً على حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية. ولكن الرأي الغالب يرى أنها تكرس الهيمنة والاستغلال والتميز وإنتاج القيم الفاحشة من خلال فرض نمط معين على العالم، وبهدف السيطرة على النظام الاقتصاد العالمي عن طريق توفير البيئة القانونية والمالية والنقدية، وعبر المؤسسات الدولية الاقتصادية والمالية التي الزمت تلك الدول بتعديل قوانينها وفقاً للنظام الرأسمالي، وفي إطار برامج التكيف التي تنطوي على إجراءات التقشف والخصخصة والاستدانة وتدمير الخدمات العامة مقابل الحصول على قروض ومساعدات[٤٦]. وبالتالي إستحواذ الشركات الاجنبية على معظم التجارة الدولية والاستثمارات العالمية، من خلال رهن الموارد الوطنية لاستثمارات الشركات الاحتكارية الاجنبية، وتغير طبيعة التنمية من التمويل الذاتي إلى تنمية استهلاكية تعتمد على الشركات العالمية، كذلك التحكم بالنظام النقدي العالمي من خلال السيطرة على الاسواق المالية العالمية، وإدارة مراكز البحوث التقنية والتعليمية، والتحكم بالاتصالات الدولية، والسيطرة على الصناعات الحربية[٤٧]وفي المقابل أدت هذه السياسات الى تفاقم الأوضاع في البلدان النامية نتيجة أزمة الديون، وإنهيار القطاعات المحلية فقد تخلت الدول عن معظم البرامج الاجتماعية والاقتصادية والاخلاقية، كالضمانات الاجتماعية والرعاية الصحية، والتعليم المجاني، والمواد الأساسية كالمحروقات والكهرباء والمواد الغذائية، وتحرير الاسعار وزيادة الضرائب وخفض الإعفاءات الضريبية، وخصخصة المرافق العامة ورفع القيود على القطاع الخاص. كذلك انهيار الأنظمة الاقتصادية المتمثلة بالتجارة والمال والنقد وهي مصدر هام لمعيشة الناس وتأمين الأمن الاقتصادي[٤٨]. وإنهيار القطاع الصناعي نتيجة تهميش الصناعات المحلية والضغط على الطبقات المنتجة، من خلال المنافسة غير المتكافئة للسلع والخدمات الاجنبية المستوردة، ومواصفات الجودة والشروط البيئية والجدوى الاقتصادية وأسعار الأسواق العالمية. إضافة إلى فشل القطاع الزراعي نتيجة السياسات الزراعية الخاطئة مثل فوضى الإنتاج وإلغاء دعم المزارعين[٤٩]. كذلك إضعاف قطاع الطاقة، من خلال استثناء الموارد النفطية من السلع التي تخضع لحرية التجارة الدولية. وتهديد استمرارية منظمة أوبك عن طريق منظمة التجارة

العالمية والمنظمات البيئية، من اجل احتكار الاسواق العالمية وإستغلال تلك الموارد[٥٠]أما الجوانب الثقافية، فرغم أن العولمة حملت بعض التأثيرات الإيجابية على الحقوق الثقافية، بفضل الوسائل التقنية والمعلوماتية الحديثة التي ساهمت في تطوير القدرات المعرفية للانسان و وفرت المعرفة والمعلومات للجميع دون تقييد. إلا أنها إخترقت الخصوصيات الثقافية للمجتمعات الاخرى تحت شعار الانفتاح والتطور والحرية والتنوير، من اجل تذويب خصوصيات الأمم الاخرى كالقيم الدينية والحضارية والاجتماعية واللغوية والاخلاقية والتربوية والتعليمية والتقاليد والفكر والتاريخ والآداب والتراث. وهي سياسات وضعت المنطقة أمام حملة تشويه وتدمير منتظمة[٥١]. وذلك بواسطة شتى الوسائل كالمؤسسات التعليمية والثقافية الأجنبية التي تفرض الدراسة بلغاتها الخاصة، وتقنيات الاتصال والاعلام التي تتحكم في منابع الإنتاج الثقافي كالقنوات التلفزيونية وشبكات الانترنيت، والتي تبث افكاراً تدعو الى الابتعاد عن التراحم والتواد والصدق والامانة والقناعة، والهيمنة على الأذواق والفكر والسلوك، وأفلاماً تحرض على الإنحراف والعنف والإرهاب. كذلك رفع القيود عن الأعمال المنافية للنظام الاجتماعي والاخلاقي، كالمسكرات والمخدرات والشذوذ الجنسي واللواط والخيانة الزوجية والسلب والقتل والسياقة الجنونية، وفرض ثقافة استهلاكية من خلال أسواق الانتاج الثقافي التي تشمل الأغذية والملابس والازياء ومواد البناء والسيارات والكماليات[٥٢]وقد خلقت هذه الأختراقات إنعكاسات سلبية الحقت ضرراً بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تشمل إنتشار البطالة والفقر والتخلف والمرض، وفقدان فرص العمل وخسارة مستويات المعيشة، و**إشاعة الجرائم والفساد والتفكك الاجتماعي** والتشريد والإقصاء وتفاقم التمايز الطبقي، وتدهور عدالة توزيع الدخل، والتخبط والضياع والفوضى والفتن والاضطرابات والعنف[٥٣]وهذه الاعمال مجتمعة تشكل خرقا لكل المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، والتي تتضمن حزمة من الحقوق كحق العمل وحق الغذاء وحق التعليم وحق الصحة. فقد تضررت هذه الحقوق نتيجة حمل الدول على إنتهاج سياسات خاطئة والتخلي عن البرامج الوطنية التي سبقت ذكرها، فحق العمل تضرر نتيجة السياسات الاقتصادية المفروضة، وحق الغذاء نتيجة السياسات الزراعية الخاطئة وهبوط إنتاج الأغذية وارتفاع اسعار المنتجات الزراعية، وحق السكن نتيجة تفشي البطالة والفقر واحجام الدول عن توفير السكن، وحق التعليم نتيجة تجميد الإنفاق على التعليم وارتفاع الرسوم، وحق الصحة نتيجة تقليص الانفاق على القطاعات الصحية العامة وتجميد التوظيف وتخفيض أجور العمل وخصخصة القطاعات الصحية. وخرق الحقوق الثقافية من خلال المساس بالتنوع الثقافي تجريد الأفراد من ثقافتهم وتقاليدهم ودينهم وأمتهم ولغتهم [٥٤].

خاتمة

تم التوصل من خلال هذا البحث الى أن هناك العديد من الوقائع والمنشورات والتقارير والدولية تبين بالأدلة القاطعة، أن العولمة فكرة ليبرالية تعمل تحت مظلة ترسيخ حقوق الانسان والمساعدة على التنمية والحصول على المعرفة والمعلومات، قد أثرت سلبا على المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاخلاقية، وهي جوانب متعلقة بالحقوق الأساسية للانسان. ومن ثم فقد تم التوصل الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات.

الاستنتاجات

١-يحمل حقوق الانسان مفهوم عالمي شامل ينطوي على مباديء إنسانية سامية كفكرة العدالة والمساواة والديمقراطية والتنوع الثقافي، محمية بموجب نصوص دولية إنطلاقاً من الكرامة الإنسانية وهي محل إتفاق ثقافات الأمم جميعاً.

٢-العولمة فكرة ليبرالية محورها القوانين الراسمالية تهدف الى فرض نمط معين من الحياة على العالم، عبر المؤسسات الدولية والوسائل التقنية والمعلوماتية الحديثة، ومن خلال برامج التكيف المفروضة على الدول النامية مقابل الحصول على قروض ومساعدات.

٣-أثرت العولمة على الحقوق الأساسية للإنسان من خلال التأثير في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، مما تسببت في إنتشار الفقر والبطالة والعنف والفوضى والإضطراب والحروب.

*التوصيات :

١-التوعية بالآثار السلبية للعولمة من خلال المحاضرات والاجتماعات والندوات، وتغليب المصلحة الوطنية بتقوية الإنتماء الوطني وإقرار العدالة الاجتماعية وضمان حقوق الانسان والديمقراطية وإحترام الخصوصيات.

٢-دعم الأنظمة الاقتصادية المحلية بشكل يكفل تحقق الكفاءة الاقتصادية والجودة وتخفيض التكاليف، وتعزيز المرافق الخدمية، ومراقبة استثمارات الشركات الاجنبية والبحث عن بدائل متعددة للدخل القومي.

٣-الاستفادة من تجارب الدول الاخرى في التصدي لتحديات العولمة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً الكتب :

١- ابراهيم احمدخليفة، الالتزام الدولي باحترام حقوق الانسان، دارالجامعة الجديدة، مصر، ٢٠٠٧.

٢- احمد الرشيدي، حقوق الانسان دراسة في النظرية والتطبيق، مكتبة الشروق، القاهرة، ٢٠٠٣.

٣- برهان غليون، العولمة وأثرها على المجتمعات،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥.

٤- جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي، منشورات الحلبي، بيروت، ٢٠٠٦.

٥- عبدالعزيز محمد سرحان، الاطارالقانوني لحقوق الانسان، دارالنهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٧.

٦- عماد عبدالواحد محمد الفار، قانون حقوق الانسان في الفكر الوضعي والشريعة الاسلامية، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٩١.

٧- خليل ابراهيم، حقوق الانسان والعولمة، مطبعة جامعة الموصل، العراق، ٢٠٠٤.

٨- عبدالغني محمود، القانون الدولي الانساني، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩١.

٩- غبوش نعمان، معاهدات دولية لحقو ق الإنسان، دار الهدى، الجزائر.

١٠-فوزي عيسى، الحماية الدولية لحقوق الإنسان، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ٢٠٠٦.

١١-لبنى صبري، الارهاب الدولي، دار سناء للنشر، القاهرة، ١٩٩٠.

١٢-ماهرعبدالهادي، حقوق الانسان قيمتها القانونية واثرها، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٩٩.

١٣-مبارك علي عثمان، حقوق الانسان بين النظرية والتطبيق، مكتبة الاكاديمية، قاهرة، ١٩٩٨.

١٤-محمد بشير الشافعي، قانون حقوق الانسان، مكتبة الجلاء الجديدة، مصر، ١٩٩٨.

١٥-نعوم تشومسكي، تأملات في الطبيعة الانسانية والنظام الاجتماعي، ترجمة ياسين الحاج احمد، دار الحصاد، دمشق، ١٩٩٨.

١٦-هيثم مناع، الامعان في حقوق الانسان، ط١، دار الاهالي، دمشق، ٢٠٠٠.

ثانياً البحوث والمنشورات :

١- احمد ابو الوفا، نظام حماية حقوق الانسان في منظمة الامم المتحدة، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد ٥٤، ١٩٨٨.

٢- أحمد عبد العزيز، العولمة الاقتصادية وتأثيراتها، مجلة الادارة، العدد ٨٦، العراق. ٢٠٠٣.

٣- اسماعيل موسى، العولمة وحوار الثقافات، مجلة عالم، منشورات التربية، العدد ١٧، المغرب، ٢٠٠٧.

٤- ابراهيم بدوي الشيخ، حقوق الانسان بين المجتمع الدولي والمجتمعات القومية، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد ٣٤، مصر، ١٩٧٨.

٥- باسيل يوسف، حقوق الانسان والعالمية، مجلة الموقف، العدد١٠، دارالثقافية، بغداد، ١٩٩٧.

٦- برهان غليون، حقوق الانسان العربي، سلسلة المستقبل العربي، العدد ١٧، بيروت، ١٩٩٩.

٧- جلال امين، العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٣٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت

٨- عبدالإله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢٩، بيروت، ١٩٩٨.

٩- عصام المجالي، تأثير العولمة وتحريرالتجارة، مجلة إمارات، العدد ١٢٣، الإمارات، ٢٠٠٠.

١٠-علاء عبدالوهاب جاد، الحماية الدولية لحقوق الانسان، المجلة القانونية، العدد ٥٣٧، جامعة عين الشمس، مصر.

١١-علي معزوز،عولمة حقوق الإنسان-اختلاف عن العالمية ونفي للخصوصية، المجلة التقنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة البويرة، الجزائر، ١٩٩٠.

١٢-غانم حمد النجار، الاعلان العالمي لحقوق الانسان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٠، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ٢٠٠٢.

١٣-ليلى بوسيف، العولمة وآثارها على البلدان النامية، مجلة الحضارة-جامعة وهران، العدد ١٩، الجزائر، ٢٠١٣.

١٤-مارتين هانس، فخ العولمة والاعتداء على الديمقراطية، ترجمة عدنان عباس،عالم المعرفة، العدد٢٣٨، مطبعة رسالة، الكويت، ١٩٩٨.

١٥-محمد عبدالشفيع عيسى، الاقتصاد السياسي للعولمة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٠، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ٢٠٠٢.

١٦-محمود عبد الفضيل، سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دار العين، القاهرة، ٢٠١٢.

١٧-محمود محمد خلف، صدام الحضارات وبناء النظام العالمي، دار الجماهيرية، ليبيا، ١٩٩٩.

١٨-محمد سعيد السعدي، العولمة وحقوق الانسان، مطبعة الجامعة الامريكية، بيروت، ٢٠٢٣.

١٩- مصطفى حمدي، العولمة آثارها ومتطلباتها، ادارة البحوث والدراسات، ابوظبي، ١٩٩٧.

٢٠- مصطفى سلامة، العولمة بين التهويل والتهوين، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢.

٢١- هاشم الملاح، العولمة وآثارها على حقوق الإنسان، مجلة كلية الحقوق-جامعة الزقازيق، الأردن، ٢٠٠١.

ثانياً الوثائق الدولية :

١- الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير عن اعمال المنظمة في الدورة ٤٨، منشورات الامم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٣. منشور على الرابط : org.un.www

٢- الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير حول حقوق الانسان عام ٢٠٠٣، منشورات الامم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٣، منشور على الرابط : org.un.www

٣- برنامج الامم المتحدة الإنمائي، التقرير السنوي عن التنمية الإنسانية عام ٢٠٠٢.

٤- منظمة اليونسكو للأمم المتحدة، تقرير بشأن التنوع الثقافي في دورته الرابعة عام ٢٠٠٢، منشورات الامم المتحدة، ٢٠٠٢.

٥- منظمة العفو الدولية، تقرير حول عولمة حقوق الانسان، المنتدى الاجتماعي العالمي، البرازيل، ٢٠٠٣. الوثيقة : ACT 79/003/2003

هوامش البحث

(١) د.باسيل يوسف، حقوق الانسان والعالمية، مجلة الموقف، العدد ١٠، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٧، ص٢٠.

(٢) د.جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، منشورات الحلبي، بيروت، ٢٠٠٦، ص٥٧.

(٣) د.احمد ابو الوفا، نظام حماية حقوق الانسان في منظمة الامم المتحدة ، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد ٥٤، ١٩٨٨، ص٦٥.

(٤) د.غانم حمد النجار، الاعلان العالمي لحقوق الانسان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٠، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٧٥.

(٥) د.ماهر عبدالهادي، حقوق الانسان قيمتها القانونية واثرها، دار النهضة العربية، مصر، ص٤٤.

(٦) د.مبارك علي عثمان، حقوق الانسان بين النظرية والتطبيق، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، ١٩٩٨، ص٢٩.

(٧) د.عبدالواحد محمد الفار، قانون حقوق الانسان في الفكر الوضعي والشريعة الاسلامية، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٩١، ص٣.

(٨) د.علي معزوز،عولمة حقوق الإنسان-اختلاف عن العالمية ونفي للخصوصية، المجلة التقنية، ١٩٩٠، ص٢٧٥.

(٩) د.ابراهيم بدوي الشيخ، حقوق الانسان بين المجتمع الدولي والمجتمعات القومية، ٣٤، ، ١٩٧٨، ص٢٦٦.

(١٠) د.عبدالغني محمود، القانون الدولي الانساني، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩١، ص١٠.

(١١) د.ابراهيم احمد خليفة، الالتزام الدولي باحترام حقوق الانسان، دار الجامعة الجديدة، مصر، ٢٠٠٧، ص١٢.

(١٢) د.لبنى صبري، الارهاب الدولي، دار سناء للنشر، القاهرة، ١٩٩٠، ص٣٤٧

(١٣) د.اسماعيل موسى، العولمة وحوار الثقافات، مجلة عالم، منشورات التربية، العدد ١٧، المغرب، ٢٠٠٧، ص٢٧٤.

(١٤) د.احمد ابو الوفا، نظام حماية حقوق الانسان في منظمة الامم المتحدة، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد ٥٤، ١٩٨٨، ص٦٥.

(١٥) د.علاء عبدالوهاب جاد، الحماية الدولية لحقوق الانسان، المجلة القانونية، العدد ٥٣٧، جامعة عين الشمس، مصر، ص٣٨٣.

(١٦) د.فوزي عيسى، الحماية الدولية لحقوق الإنسان، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ٢٠٠٦، ص١٠.

(١٧) منظمة العفو الدولية، تقرير حول عولمة حقوق الانسان، المنتدى الاجتماعي العالمي، البرازيل، ٢٠٠٣، ص٢. الوثيقة : ACT 79/003/2003

(١٨) د.احمد الرشيدي، حقوق الانسان دراسة في النظرية والتطبيق، ط٢، مكتبة الشروق القاهرة، ٢٠٠٣، ص١٣٩.

(١٩) د.عبدالعزيز محمد سرحان، الاطار القانوني لحقوق الانسان، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٧، ص١١٩.

(٢٠) د.هيثم مناع، الامعان في حقوق الانسان، ط١، دار الاهالي، دمشق، ٢٠٠٠، ص٢٠١.

(٢١) د.باسيل يوسف، تحفظات الولايات المتحدة الامريكية على الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان، مجلة دراسات قانونية، العدد الاول، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١، ص١٩.

(٢٢) د.محمد بشير الشافعي، قانون حقوق الانسان، مكتبة الجلاء الجديدة، مصر، ١٩٩٨، ص١٤.

[٢٣] منظمة العفو الدولية، تقرير حول عولمة حقوق الانســـان، المنتدى الاجتماعي العالمي، البرازيل، ٢٠٠٣، ص٤. الوثيقة : ACT 79/003/2003

[٢٤] منظمة اليونسكو للأمم المتحدة، إعلان بشأن التنوع الثقافي في دورته الرابعة ٢٠٠٢، منشورات الأمم المتحدة.

[٢٥] علي معزوز ،عولمة حقوق الإنسـان–اختلاف عن العالمية ونفي للخصـوصـية، المجلة التقنية، كلية الحقوق والعلوم السـياسـية–جامعة البويرة، الجزائر، ١٩٩٠، ص٢٦٣.

[٢٦] الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير عن اعمال المنظمة في الدورة ٤٨، منشورات الامم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٣، ص٩١.

[٢٧] الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير حول حقوق الانسان عام ٢٠٠٣، منشور على الرابط: org.un.www

[٢٨] دغبوش نعمان، معاهدات دولية لحقو ق الإنسان، دار الهدى، الجزائر، بدون ذكر التاريخ، ص٣٧.

[٢٩] هاشم الملاح، العولمة وآثارها على حقوق الإنسان، مجلة كلية الحقوق–جامعة الزقازيق، الأردن، ٢٠٠١، ص٤٨٨.

[٣٠] باسـيل يوسـف، حقوق الانسـان بين العالمية الانسـانية والعولمة السـياسـية، مجلة الموقف الثقافي، العدد ١٠، دار الشـؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٧، ص٣٢.

[٣١] د.جلال امين، العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي، مجلة المســـتقبل العربي، العدد ٢٣٤، مركز دراســـات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص٥٩.

[٣٢] د.مارتين هانس، فخ العولمة، ترجمة عدنان عباس،عالم المعرفة، العدد٢٣٨، مطبعة رسالة، الكويت، ١٩٩٨، ص٣٥.

[٣٣] د.نعوم تشـومسـكي، تأملات في الطبيعة الانسـانية والنظام الاجتماعي، ترجمة ياسـين الحاج احمد، دار الحصـاد للنشـر، دمشـق، ١٩٩٨، ص٥٦.

[٣٤] د.محمد عبدالشفيع عيسى، الاقتصاد السياسي للعولمة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٠، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٢٨٢.

[٣٥] د.محمود محمد خلف، صدام الحضارات واعادة بناء النظام العالمي، دار الجماهيرية، ليبيا، ١٩٩٩، ص١٢٧.

[٣٦] د.مارتين هانس، فخ العولمة والاعتداء على الديمقراطية، ترجمة عدنان عباس،عالم المعرفة، العدد٢٣٨، ١٩٩٨، ص٣٥.

[٣٧] د.ليلى بوسيف، العولمة وآثارها على البلدان النامية، ، العدد ١٩، الجزائر، ٢٠١٣، ص٦٠٣.

[٣٨] د.برهان غليون، العولمة وأثرها على المجتمعات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص٢٠.

[٣٩] د.مصطفى حمدي، العولمة آثارها ومتطلباتها، ادارة البحوث والدراسات، ابوظبي، ١٩٩٧، ص٢٨.

[٤٠] د.مصطفى سلامة، العولمة بين التهويل والتهوين، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢، ص٧٩.

[٤١] د.علي معزوز ،عولمة حقوق الإنسان–اختلاف عن العالمية ونفي للخصوصية، المجلة التقنية، الجزائر، ١٩٩٠، ص٢٦٧.

[٤٢] محمد سعيد السعدي، العولمة النيوليبرالية وحقوق الانسان، مطبعة الجامعة الامريكية، بيروت، ٢٠٢٣، ص٩.

[٤٣] د.عماد خليل ابراهيم، حقوق الانسان والعولمة، مطبعة جامعة الموصل، العراق، ٢٠٠٤، ص٨٧.

[٤٤] د.مصطفى سلامة، العولمة بين التهويل والتهوين، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢، ص٧٩–٨٩.

[٤٥] د.برهان غليون، مرجع سابق، ص١٦.

[٤٦] د.برهان غليون، المرجع نفسه، ص٢٠.

[٤٧] د.عصام المجالي، تأثير العولمة وتحرير التجارة، مجلة الإمارات، العدد ١٢٣، الإمارات، ٢٠٠٠، ص٦٠.

[٤٨] برنامج الامم المتحدة الإنمائي، التقرير السنوي عن التنمية الإنسانية عام ٢٠٠٢

[٤٩] د.مصطفى سلامة، العولمة بين التهويل والتهوين، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢، ص٨١–٨٩.

[٥٠] د.أحمد عبد العزيز، العولمة الاقتصادية وتأثيراتها، مجلة الادارة والاقتصاد، العراق، العدد ٨٦، ٢٠١١، ص٧٧.

[٥١] د.مصطفى سلامة، العولمة بين التهويل والتهوين، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢، ص٧٩.

[٥٢] د.عبدالإله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية، مجلة المستقبل العربي، عدد ٢٢٩، بيروت، ١٩٩٨، ص٣١٥.

[٥٣] د.برهان غليون، مرجع سابق، ص٢٢.

[٥٤] د.محمود عبد الفضيل، سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دار العين، القاهرة، ٢٠١٢، ص٧٢.